تمدد أوروبي وكوري نحو مضيق هرمز لحماية الملاحة الدولية

مضيق هرمز

عواصم – "وكالات": وسط حال التصعيد التي تشهدها المنطقة بين إيران والولايات المتحدة، لاسيما بعد اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني في الثالث من يناير، يتركز اهتمام العديد من الدول على مضيق هرمز، وضرورة حماية حرية الملاحة الدولية فيه، في ظل المخاوف من إمكانية أي رد إيراني قد يطال السفن.

وفي هذا السياق، أكدت ثماني دول أوروبية أمس الأول "دعمها السياسي" لمراقبة الملاحة في مضيق هرمز، للتلحق بها كوريا الجنوبية.

فقد أعلنت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية، أمس، أنها تعتزم توسيع مهام وحدة لمكافحة القرصنة تعمل حاليا قبالة السواحل الإفريقية لتشمل المنطقة المحيطة بمضيق هرمز بعد ضغوط من الولايات المتحدة للمساعدة في حماية ناقلات النفط. وقال مسؤول بالوزارة للصحافيين "قررت الحكومة الكورية الجنوبية توسيع انتشار وحدة تسونجيه العسكرية بشكل مؤقت لتأخذ في الاعتبار الوضع الراهن في الشرق الأوسط لضمان سلامة مواطنينا وحرية ملاحة سفننا".

يشار إلى أن وحدة تسونجيه تتمركز في خليج عدن منذ عام 2009 للمساعدة في التصدي للقرصنة وذلك بالشراكة مع دول إفريقية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

يأتي هذا في وقت تشهد المنطقة توترا متصاعدا بين إيران والولايات المتحدة الأميركية، التي أعلنت قبل أشهر عن تعاون بينها ودول أخرى من أجل تأمين سلامة وحرية الملاحة في المنطقة.

وكانت ثماني دول أوروبية أكدت أمس الأول "دعمها السياسي" لمراقبة الملاحة في مضيق هرمز. وأعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن ألمانيا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا واليونان وإيطاليا وهولندا والبرتغال قدمت "دعما سياسيا" لتشكيل بعثة أوروبية للمراقبة البحرية في مضيق هرمز.

كما أكدت السفارة في بيان أن تلك الدول حرصت على إعلان دعمها للعملية للتعامل مع "انعدام الاستقرار في منطقة حيوية" للسلام العالمي.

وأورد البيان أن الدول الثماني "ترحب بكافة المساهمات العملانية التي أعلنت عنها الدنمارك وفرنسا واليونان وهولندا لمساندة هذه الجهود وترحب بالتعهدات الجديدة في الأيام المقبلة".

وسيتم تشكيل هيئة أركان في نهاية يناير في أبوظبي على أن تصبح عملانية نهاية شباط/ فبراير مع نشر فرقاطة هولندية في المنطقة ستشكل بداية لنظام مداورة للدول المشاركة، وفق ما أوضحت رئاسة الأركان الفرنسية لفرانس برس.

كما ذكرت الدول الثماني أن "الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط تثير قلقا بالغا لأنها تؤجج التوتر وتزيد من خطر نزاع محتمل واسع النطاق ستكون له تداعيات على المنطقة برمتها"، مؤكدة أن الظروف تتطلب مبادرات لخفض التصعيد، في إشارة مباشرة إلى ما شهدته المنطقة بعد اغتيال سليماني في الثالث من يناير، بطائرة مسيرة أميركية في حرم مطار بغداد.

إلى ذلك، أشارت الدول إلى "انعدام متزايد للاستقرار والأمن في 2019 ترجم بعدة حوادث بحرية وغير بحرية في الخليج ومضيق هرمز نتيجة تأجيج التوتر الإقليمي". وختم البيان موضحا أن "هذا الوضع يمس بحرية الملاحة وأمن السفن والطواقم الأوروبية والأجنبية منذ أشهر. كما يؤثر على المبادلات التجارية وإمدادات الطاقة ما قد تكون له انعكاسات اقتصادية في العالم أجمع".

بومبيو: سنواصل حشد الدعم الدولي لمواجهة حزب الله

مايك بومبيو

واشنطن – "وكالات": رحب وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، بتصنيف عدد من دول أميركا الجنوبية حزب الله اللبناني منظمة إرهابية.

وقال بومبيو عبر حسابه على تويتر أمس الأول: "نشيد بإعلان كولومبيا وهندوراس وغواتيمالا تصنيف حزب الله المدعوم من إيران منظمة إرهابية".

كما أضاف أن "حزب الله وغيره من الجماعات الإرهابية العابرة للحدود لا يزالون نشطين في المنطقة"، مؤكدا أن "الولايات المتحدة سوف تواصل حشد الدعم الدولي لمواجهة هذه التهديدات".

يشار إلى أن نائب وزير الأمن في هندوراس، لويس سوازو، قال الاثنين، إن حكومة بلاده أعلنت رسميا تصنيفها جماعة حزب الله اللبنانية بأنها منظمة إرهابية.

إلى ذلك أعلن رئيس غواتيمالا الجديد، أليخاندرو جياماتي، الأسبوع الماضي، أنه يعتزم أيضا تصنيف حزب الله جماعة إرهابية. كما انضمت بريطانيا إلى الولايات المتحدة، الجمعة، بقرارها اعتبار "حزب الله" بجناحيه السياسي والعسكري "إرهابيا"، وقررت تجميد أرصدته وأصوله في المملكة المتحدة، بعدما استهدفت في مارس الماضي الجناح العسكري فقط.

السجن 13 عاماً لرئيس انتربول سابق بتهمة الفساد

عواصم – "وكالات": أعلن القضاء الصيني، أمس، الحكم بالسجن 13 عاماً وستة أشهر ضد الرئيس السابق للإنتربول، الصيني مينغ هونغوي، الذي اختفى فجأة من مقر منظمة الشرطة الدولية في ليون الفرنسية، بعد إدانته بالفساد.

وأعلنت المحكمة الشعبية الوسيطة الأولى في تيانجين شمال البلاد، أنه حكم أيضاً على مينغ نائب وزير الأمن العام الصيني السابق بغرامة قدرها مليونا يوان ما يعادل 260 ألف يورو تقريبا. وكانت الصين أعلنت في أكتوبر (تشرين الأول) 2018 أن مينغ الذي اختفى بعد وصوله إلى بلده، يخضع للتحقيق "للاشتباه في انتهاكه القانون".

قانون بريطاني يشدد العقوبات على مرتكبي الجرائم الإرهابية

عواصم – "وكالات": أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستقدم إلى البرلمان قريباً مشروع قانون يشدد العقوبات على مرتكبي الجرائم الإرهابية ويمنعهم من الاستفادة من إطلاق سراح مبكر، في خطوة وعدت بها في أعقاب مقتل شخصين على جسر لندن في نهاية نوفمبر طعنا بسكين متطرف، كان قد أفرج عنه قبل انتهاء فترة محكوميته.

ومن المتوقع أن يحوز مشروع القانون هذا على مصادقة النواب، بالنظر إلى الأكثرية المريحة التي يتمتع بها حزب المحافظين الحاكم في مجلس العموم.

وقالت وزارة الداخلية في بيان إنّ "مشروع القانون الجديد سيلزم أخطر الإرهابيين بقضاء عقوبتهم كاملة، وسيحرص على أنّ المدانين بارتكاب جرائم خطيرة سيقضون حُكما 14 عاما على الأقل خلف القضبان".

كما تعتزم الوزارة رفع الميزانية المخصّصة لمكافحة الإرهاب خلال الفترة 2020-2021 إلى 906 ملايين جنيه إسترليني (1.06 مليار يورو)، أي بزيادة قدرها أكثر من 100 مليون يورو بالمقارنة مع العام السابق.

وتخطط الحكومة أيضا لتخصيص نصف مليون جنيه إسترليني (586 ألف يورو) "فورا" للوحدة المسؤولة عن مساعدة ضحايا الاعتداءات.

ويولي مشروع القانون أيضا أهمية كبرى للحؤول دون عودة المحكومين إلى الجريمة، ويعد بمضاعفة عدد ضباط مراقبة إطلاق السراح حتى "تستطيع السلطات مراقبة الإرهابيين من كثب في الأسابيع التي تلي إطلاق سراحهم".

ونقل البيان عن وزيرة الداخلية بريتي باتل قولها إنّ "الهجوم الإرهابي العبثي الذي وقع في نوفمبر وضعنا في مواجهة الحقيقة المرّة بشأن كيفية تعاملنا مع الإرهابيين".

وقتل شاب وشابة في 29 نوفمبر على جسر لندن طعنا بسكين عثمان خان الذي كان يرتدي سترة ناسفة وهمية، قبل أن تطلق عليه الشرطة النار فتردِيه قتيلا. وتبنّى الهجوم تنظيم داعش.

وكان خان أدين في يناير 2012 بالمشاركة في الإعداد لشنّ هجمات إرهابية وحكم عليه بالسجن لمدة 17 عاما، لكنه استفاد من قانون صدر في 2008 يسمح للمحكومين بالحصول على إطلاق سراح بعد قضاء نصف فترة العقوبة. وعقب هذا الهجوم وعد رئيس الوزراء بوريس جونسون بإنهاء عمليات الإفراج المبكر التلقائية، وكذلك الإنهاء التام للإفراج بشروط عن المدانين بجرائم إرهابية.

تتمات

أسيري

وأوضحت أسيري أنها «تحدثت عن عدم دستورية الاستجواب بسبب تطرق العضو المستجوب لأمور لا علاقة لها بالاستجواب»، لافتة إلى أنها أعلنت خلال سير الاستجواب عن تحفظها على هذا الأمر.

وشددت على أن «أغلب نواب المجلس يمدون أيديهم للتعاون بشكل مباشر»، معربة عن استعدادها للأخذ بما يقدمونه من نصائح لتطوير العمل بالوزارة وما يطرحونه من خلال أسئلتهم البرلمانية.

وكان مجلس الأمة قد ناقش أمس الاستجواب الموجه الى وزيرة الشؤون الاجتماعية بصفتها المقدم من النائب الدمخي، والذي تضمن محورا واحدا يتعلق وفق صحيفة الاستجواب، بـ«الاخلال بمبدأ التعاون بين السلطات والحنث في القسم الدستورية».

بدأت المناقشة بمرافعة النائب المستجوب عادل الدمخي، الذي أكد أن استجوابه الموجه إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية «دستوري»، وأن محور الاستجواب «معني بما صدر من الوزيرة بعد توليها مهام منصبها».

وأوضح الدمخي أن الاستجواب يناقش أمورا «تدخل ضمن اختصاصات الوزيرة وليست مجرد أعمال»، مشيرا إلى مسؤولية الوزيرة عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة وذلك وفقا للمادة (58) من الدستور.

أضاف أن ما نسب إليه بتوجيه استجواب للوزيرة بناء على أفعال ومواقف سابقة «غير صحيح»، مشددا على أنه لا يحاسب الوزيرة اليوم «على أمور سبقت توليها المنصب الوزاري».

وانتقد النائب الدمخي ما اسماه بـ«استمرار الوزيرة في التضليل، بادعاء أن الاستجواب وجه اليها بناء على آرائها ومواقفها الشخصية».

ودعا اعضاء مجلس الامة الى «تقديم طلب طرح الثقة في الوزيرة لفقدها المصداقية السياسية والاقتصادية والمهنية»، مشددا على أن الاصلاح يبدأ عبر اختيار وزراء اكفاء يملكون الامانة والمهنية والخبرة.

وأكد أن الاستجواب أداة رقابية يملكها النائب، لمحاسبة الوزراء عند وجود أي مخالفة للشريعة والدستور والاخلاق والأمانة المهنية للوزير.

وفي ردها على الدمخي، أكدت الوزيرة الدكتورة غدير أسيري «وجود شبهات دستورية تحيط بالاستجواب» الموجه إليها، و«عدم وضوح مادة الاستجواب وفقا لما انتهت إليه المحكمة الدستورية وآراء العديد من الخبراء الدستوريين».

وأشارت أسيري إلى القرارات الصادرة من المحكمة الدستورية بشأن عدم جواز استجواب الوزير عن الأعمال السابقة التي صدرت قبل توليه الوزارة التي يحمل حقيبتها أيا كانت صفته وقت صدورها.

أضافت أن قرارات المحكمة الدستورية نصت على أن «يكون الاستجواب عن الأمور الداخلة في اختصاصه وعن أعمال وزارته، والإشراف على شؤونها وقيامه بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ورسم اتجاهات الوزارة وإشرافه على شؤونها».

وذكرت أن المحكمة الدستورية حسمت برأي قاطع أنه «إذا تخلف أي من هذه العناصر فإن الاستجواب لا يكون موافقا للدستور، إذا تخلفت مسألة الاختصاص الوزاري في الموضوعات والوقائع في الطلب المقدم من أحد أعضاء مجلس الأمة».

وحول ما تضمنه الاستجواب من شبهات دستورية أشارت الوزيرة أسيري الى قرار تفسيري للمحكمة الدستورية صادر بعام 2006، ينص على «وجوب أن يكون موضوع الاستجواب واضحا محددا بوقائع تحصر أسانيدها، حتى يتخذ المستجوب عدته ويستعد لمناقشته ويتمكن من الادلاء بحجته».

وأكدت أن هذا الاستجواب لم يلتزم بهذا القرار التفسيري للمحكمة الدستورية، ولم يحدد أو يوضح أغلب الوقائع التي يستند عليها في استجوابه.

وذكرت أنها أرسلت طلبا استيضاحيا للنائب المستجوب للاستفسار والاستيضاح، حول ما كان يقصده في المواد المبهمة والعبارات الفضفاضة والمعاني المبطنة، معربة عن الأسف الشديد لعدم تجاوب النائب المستجوب بإرساله للرد قبل يومين من الجلسة وخاليا من أي توضيحات.

واعتبرت الاستجواب «سقطة في تاريخ الحياة البرلمانية الكويتية وكان على أعضاء السلطة التشريعية عدم السماح بمناقشته».

وقالت إن آراءها ومواقفها الشخصية والتي عبرت عنها قبل توليها مهام الحقيبة الوزارية لا تشكل أي مخالفة لمواد الدستور، معربة عن الاسف من «الفجور في الخصومة دون سبب سواء الاختلاف في الرأي».

وأوضحت أن وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن رعاية وإعانة الاسر الكويتية المتعففة ورعاية المسنين والاهتمام بحاجاتهم، إضافة الى مسؤوليتها عن النساء المطلقات والأرامل وأصحاب الإعاقة.

وأضافت أن الوزارة مسؤولة عن سجن الاحداث وإعادة تأهيلهم وحضانة أطفال دور الرعاية وتربيتهم، بالإضافة الى مسؤولياتها الأخرى كمراقبة وتقييم اعمال الجمعيات والمبرات الخيرية والاهتمام بالتنمية المجتمعية.

وبينت أن أغلبية أعمال وزارة الشؤون الاجتماعية واختصاصات وزيرها ترتبط بحاجات وهموم الفئات المستضعفة في المجتمع، قائلة انها كانت تتمنى أن يتم استجوابها في قضية إصلاحية تخص حاجات وهموم تلك الفئات او قرار تشريع يحل مشاكلهم.

وتوجهت بجزيل الشكر الى النائب المستجوب على اتاحة لها الفرصة لها عبر تقديمه للاستجواب، الوقوف أمام مجلس الامة لتسليط الضوء على الوزارة التي كلفت بتوليها وأصبحت مسؤولة عنها.

الغانم

وأكدت مصادر نيابية أن المجلس سيقر الاتفاقية لاقتناع أغلبية نوابه بأنها تحقق مصالح الكويت والسعودية معا، لافتة إلى أن الحكومة سبق أن أكدت في الجلسة الخاصة التي خصصت للاستماع إلى إيضاحات الحكومة حول المنطقة المقسومة، أنه لا توجد أي بنود سرية وما تم إعلانه هو توافق عليه الطرفان بالفعل.

يذكر أن الرئيس الغانم كان قد أكد خلال تلك الجلسة، أنه لولا حكمة وحنكة سمو الأمير لما وصلنا لهذا الاتفاق.

وأشاد الغانم بموقف قيادة المملكة أيضا، وقال متحدثا من مقاعد النواب: إن سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قال عن الخط الحدودي «انه مجرد خط شماله الكويت وجنوبه السعودية ليش نعقد الامور»؟، مضيفا: وعندما حاولنا أن ننوه بدو المملكة تجاه الكويت أثناء الغزو العراقي، قال الأمير محمد: «لا تلمح بأي شيء.. إذا احنا وقفنا مع الكويت أيام الغزو، فالملك عبدالعزيز طلع من الكويت عشان نصير السعودية اللي تشوفونها الحين».

وأوضح أن هناك «سوء فهم ناتجا عن الاتفاقيات السابقة ومنها الخط الفاصل الذي كنا نراه خطا حدوديا دوليا، بينما الأشقاء يرونه خط تقسيم إداري».

كما أكدت الحكومة في الجلسة ذاتها عدم احتواء اتفاقية «المنطقة المقسومة» على اي بنود سرية، وعدم رسمها حدودا جديدة، مشددة على انها جاءت ترسيخا لما هو منصوص عليه وقائم سابقا.

وقال وزير الخارجية الشيخ الدكتور احمد ناصر المحمد: منعا للبس او اللغط لا يوجد أي بند سري في اتفاقية المنطقة المقسومة اطلاقا، مبينا ان كل الأمور والتفاصيل والحيثيات ستعرض على لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية.

أضاف ان الاتفاقية لم ترسم حدودا جديدة لا في البر او البحر، انما رسخت ما هو منصوص عليه وتم اقراره وقائم في السابق وتفسيرا واضحا للخط المنصف والقوانين التي تسري عليها ومفهوم السيادة.

وأكد على تسجيل كل ملاحظات النواب بدقة وعناية وذلك لمناقشتها مع اللجنة البرلمانية المعنية من ثم رفع تقريرها الى مجلس الامة لإقراره اضافة الى حرص الحكومة على الالتزام بالقنوات الدستورية والقانونية.

أضاف انه تم التوافق بين الكويت والسعودية بشأن اتفاقية «المنطقة المقسومة»، على ثلاثة مبادئ هي السيادة الكاملة لكل دولة على القسم الذي ضم اليها، وخط التقسيم، وضمان حقوق كل طرف في الثروة.

وأوضح الناصر انه «تم التوافق في إطار التفاوض وفق ثلاثة مبادئ، الأول هو السيادة الكاملة لكل دولة على القسم الذي ضم اليها من المنطقة المقسومة منذ عام 1965».

أضاف ان المبدأ الثاني «خط التقسيم» وهو خط حدود نهائي بين البلدين، اما المبدأ الثالث فهو ضمان حقوق كل طرف في الثروة في كامل المنطقة المقسومة باعتباره تعهدا قاطعا ملزما لكلا الطرفين.

السكنية

التابعة لها اعتبارا من يوم الاحد المقبل.

وقالت انها ستستقبل مراجعيها اثناء الدوام الرسمي في صالة خدمة المواطن بمبنى المؤسسة في منطقة «جنوب السرة»، اضافة الى فروعها في منطقتي القرين والجهراء وفرع برج التحرير.

3 صواريخ

بعثة دبلوماسية على أرض العراق ... أصدرنا الأوامر لقيادة عمليات بغداد والجهات ذات العلاقة للتحقيق الفوري بالحادث لملاحقة الجناة».

وشدد عبد المهدي في كلمة خلال جلسة مجلس وزراء تصريف الأعمال أمس، على أن العراق في حالة إقليمية ودولية معقدة، لافتا أن الدولة في وضع محرج مع الجميع «المواطنين والدول الأخرى».

إلى ذلك، أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال في العراق أن القوات الأمنية لا تريد أن تدخل في سياقات يستخدم فيها العنف، لافتا «لا نحمل أي نبرة متحيزة ضد المتظاهرين».

وقال إن إغلاق الطرق والمدارس لا يعد احتجاجا سلميا ويجب أن يتوقف.

وطالب مجلس النواب والقوى السياسية بتقديم مرشحين جدد لرئاسة الحكومة.

وأصدرت خلية الإعلام الأمني التابعة للجيش العراقي بيانا أكدت فيه سقوط ثلاثة صواريخ على المنطقة الخضراء في بغداد.

وقالت في البيان: «ثلاثة صواريخ من نوع كاتيوشا سقطت في محيط السفارة الأمريكية بالمنطقة الخضراء دون وقوع خسائر بشرية».

وقالت مصادر أمنية إن الصواريخ الثلاثة أطلقت من منطقة الزعفرانية خارج العاصمة.

وقد تجدد التوتر وقطع الطرق أمس بعد يوم صاخب شهدته البلاد أمس الأول الاثنين، أدى إلى مقتل 6، سقطوا خلال الاشتباكات التي وقعت بين قوات الأمن والمحتجين الذين قطعوا عدة طرق وجسور حيوية، سواء في العاصمة أو محافظات الجنوب، خاصة ذي قار التي شهدت قطع الطرق الرئيسية مع تصاعد الاحتجاجات.

وأفاد مراسلون بمقتل محتجين وسط العاصمة، إثر نشوب مواجهات بين المتظاهرين والقوى الأمنية عند شارع محمد القاسم، بحسب ما أكدت مصادر طبية.

وأشاروا إلى أن القوى الأمنية أطلقت الغاز المسيل للدموع على مقربة من طريق «محمد القاسم»، من أجل تفريق المحتجين، ما أدى إلى إصابة 7 بحالات اختناق. ولاحقا تمكن المتظاهرون من قطع الطريق الحيوي، الأهم في العاصمة، بالكتل الخرسانية.

في المقابل، أصيب عدد من الجنود بإطلاق نار من أسلحة كاتمة قرب تقاطع قرطبة ببغداد، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء العراقية عن قيادة عمليات بغداد.

تركيا

خطوات "للتهدئة على الأرض".

كان حفتر قد انسحب من محادثات في موسكو استهدفت التوصل إلى وقف لإطلاق النار الأسبوع الماضي، كما خيم حصار قواته لحقول نفط على قمة استضافتها برلين يوم الأحد بهدف تعزيز هدنة هشة.

ويسعى الجيش الوطني الليبي للسيطرة على العاصمة طرابلس ويحصل على دعم من مصر والإمارات ومرتزقة روس وقوات أفريقية.

وتدعم تركيا خصوم حفتر وهم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا بزعامة فائز السراج ومقرها طرابلس، وأرسلت أنقرة مستشارين ومدربين عسكريين لمساعدة حكومة الوفاق.

وقال جاويش أوغلو إن رفض حفتر التوقيع على بيان مشترك في برلين أثار الشكوك حول نواياه.

أضاف لقناة «إن.تي.في» التركية خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس: "هل يريد حفتر حلا سياسيا أم عسكريا؟ حتى الآن يظهر موقفه انه يريد حلا عسكريا".

وتابع قوله: "يجب على حفتر العودة فورا إلى مسار الحل السياسي واتخاذ خطوات ملموسة وإيجابية بما يتماشى مع دعوات المجتمع الدولي للتهدئة على الأرض".

وليبيا بلا سلطة مركزية مستقرة منذ الإطاحة بمعمر القذافي على يد مقاتلين قدم لهم حلف شمال الأطلسي الدعم في عام 2011. وتوجد في ليبيا حكومتان متنافستان إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب منذ أكثر من خمس سنوات وتسيطر جماعات مسلحة على الشوارع.

وخلال قمة برلين، تعهدت القوى الأجنبية ذات النفوذ في ليبيا بدعم حظر فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة والكف عن نقل السلاح إلى ليبيا، لكن جاويش أوغلو أشار إلى أن هذا الالتزام يتوقف على صمود وقف إطلاق النار.

وقال "صدرت دعوات إلى ألا يرسل أحد قوات أو أسلحة إضافية إلى هناك. وتعهد كل المشاركين بالالتزام بهذا ما دام وقف إطلاق النار مستمرا".

وأضاف "كان رئيسنا واضحا في هذا... وعبرنا عنه في ختام القمة أيضا".

ميانمار

ميانمار في تقريرها، انها «لم تتوصل إلى أدلة بشأن وقوع إبادة جماعية ضد الروهينغيا أو أعمال تشريد لتدمير المجتمع المسلم»، موضحة أن «أفراد من قوات الأمن يعتقد أنهم ارتكبوا جرائم وانتهاكات خطيرة ضد قرويين أبرياء».

لكن اللجنة اتهمت في بيانها مسلحين من الروهينغيا بمهاجمة 30 موقعا للشرطة ما «دفع الجيش لشن حملات ضد المسلحين» واصفة ما حدث في عام 2017 بأنه «صراع محلي مسلح».

من جهته أعرب رئيس ميانمار وين منت في بيان عن موافقة حكومته للنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المحلية، متعهدا بإجراء مزيد من التحقيقات في «الجرائم والانتهاكات» بالتعاون مع قائد الجيش. وتأتي نتائج هذه اللجنة المحلية قبل أيام من إصدار محكمة العدل الدولية حكمها بشأن اتهامات بارتكاب حكومة ميانمار «إبادة جماعية» ضد الروهينغيا بعد أن رفعت غامبيا دعواها في نوفمبر الماضي.

وكان تقرير للأمم المتحدة توصل إلى أن حملات جيش ميانمار في عام 2017 شملت عمليات اغتصاب جماعي وقتل واسع النطاق «بنية الإبادة الجماعية»، ما أدى إلى فرار أكثر من 730 ألفا من مسلمي الروهينغيا إلى بنغلاديش المجاورة.